العرب
الإثنين 2021/11/01
السنة 44 العدد 12227

المبعوث الأممي إلى السودان يبحث خيارات الوساطة

حمدوك يشترط العودة إلى اتفاق تقاسم السلطة وإطلاق سراح المعتقلين لإنهاء الأزمة

يترقب السودانيون بحذر نتائج الوساطة الداخلية المدعومة خارجيا لإنهاء الأزمة واستعادة الحكم المدني. وتبدو شروط رئيس الوزراء المعزول عبدالله حمدوك معاكسة لمقترحات قائد الانقلاب الفريق أول عبدالفتاح البرهان، إلا أن الضغوط الداخلية والخارجية قد تجبر البرهان على القبول بشروط حمدوك المدعوم دوليا.

عودة حمدوك ترأب الصدع

الخرطوم – قالت أوساط سياسية سودانية إن الوساطة التي تقودها شخصيات داخلية وأطراف خارجية بين المكونين المدني والعسكري في السودان تعد السيناريو الأفضل لتجاوز الأزمة السياسية وتجنب انزلاق البلاد في الفوضى، فيما أبدى رئيس الوزراء المعزول عبدالله حمدوك انفتاحا مشروطا على الوساطة.

وبحث ممثل الأمم المتحدة الخاص بالسودان فولكر بيريتس مع حمدوك الأحد خيارات الوساطة والخطوات التالية المحتملة، وذلك تزامنا مع إغلاق متظاهرين مناهضين للانقلاب في السودان الطرقات في العاصمة الخرطوم مطالبين بـ"إسقاط حكم العسكر" بعد نحو أسبوع على انقلاب الجيش.

وتشكل المعارضة الشعبية الكبيرة أكبر تحد للفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان منذ إطاحته بحكومة حمدوك الاثنين الماضي واعتقاله ساسة بارزين.

> الأمور تتجه للتوصل إلى تسوية بما يضمن إرضاء المكون العسكري والاستجابة لمطالب تشكيل حكومة مدنية

وقال بيريتس في تغريدة "بحثنا خيارات الوساطة وسبل المضي قدما بالنسبة إلى السودان. سأواصل الجهود تلك مع أصحاب الشأن في السودان".

وجاء الإعلان عن جهود الوساطة من جانب المجتمع الدولي وداخل السودان قبل احتجاجات السبت دون أن يرد أي ذكر لنتائجها.

وقالت مصادر مقربة من حمدوك إنه طالب بإطلاق سراح المعتقلين والعودة إلى اتفاق تقاسم السلطة الذي كان قائما قبل الانقلاب. وكان ضغط المدنيين لتولي قيادة المرحلة الانتقالية من الجيش في الأشهر المقبلة، وهي مسألة لم يتفق عليها الجانبان، بين مصادر التوتر العديدة بينهما.

ويعول الجيش السوداني على نجاح الوساطة التي تقودها رموز سياسية من أطراف متباينة يقودها الصحافي لمخوب محمد صالح، ومدير جامعة الأحفاد للبناء بأم درمان قاسم بدري، ورجل الأعمال أنيس حجار، في الضغط على حمدوك للقبول بتولي المنصب مجددا، بمشاركة أوسع للمكونات المدنية والشباب في هياكل الفترة المقبلة.

وقالت مصادر سودانية مطلعة لـ"العرب" إن الوساطة التي تتولاها سبع شخصيات عامة تتضمن تشكيل مجلس الدفاع العام برئاسة البرهان، وتعيين حمدوك رئيسا للحكومة مع وزراء تكنوقراط، إلى جانب تشكيل المجلس التشريعي بنسبة تمثيل تصل إلى 40 في المئة من الشباب، وتشكيل مجلس شيوخ ليكون بديلا لمجلس السيادة ويتكون من 100 شخصية سياسية ومدنية وعسكرية.

وأضافت المصادر ذاتها أن الأمور تتجه للتوصل إلى تسوية سياسية بما يضمن إرضاء المكون العسكري عبر إبعاد القوى الحزبية من العمل التنفيذي، والاستجابة لمطالب الشباب بتشكيل حكومة مدنية وإنهاء الإجراءات الاستثنائية المتبعة والإفراج عن المحبوسين وتشكيل حكومة بعيدة تماما عن أي توجهات للمكون العسكري.

وذكر البرهان، الذي يواجه ضغوطا في الداخل والخارج لإعادة السلطة للمدنيين، أنه قد يتم الإعلان عن رئيس وزراء من التكنوقراط في غضون أسبوع، وترك الباب مفتوحا أمام الرجل الذي أطاح به للعودة وتشكيل حكومة جديدة.

ويؤكد البرهان أنه أطاح بالحكومة لتجنب حرب أهلية بعد أن أجج سياسيون مدنيون العداء للقوات المسلحة. ويقول إنه لا يزال ملتزما بالتحول الديمقراطي بما في ذلك الانتخابات بحلول عام 2023 لكنه يفضل حكومة تستبعد السياسيين الحزبيين.

وقال وزير في حكومة حمدوك المخلوعة طلب عدم الكشف عن هويته إن أعضاء الحكومة لا يعارضون التنحي جانبا لتشكيل حكومة جديدة شريطة أن يقودها ويختارها حمدوك وأن تتم استعادة الاتفاق الانتقالي بالكامل.

وقتل ما لا يقل عن 14 محتجا في اشتباكات مع قوات الأمن منذ الأسبوع الماضي بمن فيهم الذين سقطوا السبت.

ودخلت نقابات الأطباء والمصرفيين والمعلمين وغيرهم من الجماعات المهنية في إضراب منذ الأسبوع الماضي وتقول إنها ستواصل ذلك الإجراء الاحتجاجي لحين تلبية مطالبها، بينما أقامت لجان المقاومة حواجز في الأحياء ووضعت جداول للاحتجاجات.

وتتراوح المطالب من العودة إلى اتفاق تقاسم السلطة الذي كان ساريا قبل الانقلاب إلى توجيه اتهامات جنائية لقادته.

ومنذ الأسبوع الماضي تغير المشهد تماما في السودان بعد سنتين من حكم انتقالي هش. ففي العام 2019 اتفق العسكريون الذين تولوا السلطة بعد الإطاحة بعمر البشير إثر حركة احتجاجات شعبية عارمة غير مسبوقة، والمدنيون الذين قادوا تلك الاحتجاجات، على تقاسم السلطة لمرحلة انتقالية يتم في نهايتها تسليم الحكم إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا.

لكن البرهان أعلن الاثنين الماضي حل مؤسسات الحكم الانتقالي، مطيحا بشركائه المدنيين من السلطة، وأيضا بآمال التحوّل الديمقراطي.

وفور إطاحة البرهان المدنيّين، بدأ السودانيّون "عصيانا مدنيا" وأقاموا متاريس في الشوارع لشلّ الحركة في البلاد، ما دفع قوات الأمن إلى استخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ضدهم.

ويقول خبراء إن الناشطين أكثر تنظيما الآن بفضل تجربة 2019. ويحظون بدعم المجتمع الدولي الذي فرض عقوبات على العسكريين.

والخميس طالب مجلس الأمن الدولي في بيان صدر بإجماع أعضائه، بـ"عودة حكومة انتقاليّة يديرها مدنيّون"، مبديا "قلقه البالغ حيال الاستيلاء العسكري على السلطة".

وقال الرئيس الأميركي جو بايدن الخميس "رسالتنا معا إلى السلطات العسكرية في السودان واضحة، ينبغي السماح للشعب السوداني بالتظاهر سلميا، وإعادة السلطة إلى الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون".

فولكر بيريتس

بحثنا خيارات الوساطة وسبل المضي قدما بالنسبة إلى السودان

وأدى الانقلاب إلى تجميد المانحين مساعدات تشتد الحاجة إليها في بلد يعاني أكثر من نصف سكانه من الفقر وأدت المصاعب فيه إلى تأجيج الاضطرابات والحروب الأهلية. وبعد عقود من العزلة الدولية في عهد عمر البشير، تمكن السودان أخيرا من الحصول على المساعدات الغربية التي لم تبدأ إلا منذ عهد قريب في جلب بعض الاستقرار للاقتصاد السوداني.

وجمدت الولايات المتحدة مساعدات قدرها 700 مليون دولار، كما أوقف البنك الدولي، الذي منح السودان حق الحصول على تمويل بقيمة ملياري دولار في مارس، مدفوعاته.

وقال صندوق النقد الدولي، الذي وافق على تمويل قدره 2.5 مليار دولار للسودان في يونيو إن من السابق لأوانه التعليق على تداعيات سيطرة الجيش على السلطة. كما قرّر الاتّحاد الأفريقي تعليق عضويّة الخرطوم، وطالب مجلس الأمن بالدفع باتّجاه العودة إلى مؤسّسات الحكم الانتقالي التي كان يُشارك فيها المدنيّون.

بايدن يكبح اجتياح تركيا لشمال سوريا

إدلب (سوريا) – انتهى اللقاء الذي جمع كلا من الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره التركي رجب طيّب أردوغان الأحد في العاصمة الإيطالية روما على هامش قمة مجموعة العشرين دون الإعلان عما دار بين الجانبين حول الملف السوري، وتحديداً العمليّة العسكريّة المرتقبة لتركيا شمال شرق سوريا.

وبحث الجانبان العملية السياسية في سوريا (دون ذكر تفاصيل أخرى)، إضافة إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأفغان المحتاجين، والانتخابات في ليبيا، والوضع في شرق البحر المتوسط، والجهود الدبلوماسية في جنوب القوقاز.

ونقلت وكالة رويترز السبت عن مسؤول أميركي، قوله إن بايدن "سيحذر أردوغان، خلال اجتماع يعقد الأحد في روما، من أن أي إجراءات متهورة لن تفيد العلاقات الأميركية – التركية، وأنه يجب تجنب الأزمات".

وتتصدر التهديدات التركية ببدء عملية عسكرية في سوريا، التحليلات حول الموقف الأميركي من هذه العمليّة في حال حدوثها.

ويرى الباحث السياسي رضوان أوغلو "أن العملية التركية في شمال شرقي سوريا، هي أصعب عملية عسكرية للأتراك ومختلفة عن سابقاتها، وذلك من الناحية السياسية".

نحشد وننتظر

ويؤكد أوغلو أن العمليّة لا يمكن لها أن تبدأ دون موافقة الولايات المتحدة، والتي يبدو أنها لن تقبل بهذه العملية وفق الظروف الراهنة.

ويعتقد الباحث السياسي أن "تركيا ليس لديها مشكلة بدخول قوّات النظام وروسيا إلى تلك المناطق كبديل عن قوّات سوريا الديمقراطية"، وبالتالي التراجع عن العملية العسكرية، لكنه يؤكد في الوقت ذاته، أن "هذا كله لا يمكن أن يحدث دون موافقة أميركية".

وتصاعدت اللهجة التركية خلال الفترة الأخيرة، حول احتمالية القيام بعملية عسكرية وشيكة للمعارضة السوريّة المدعومة من أنقرة بدعم مباشر من القوات التركية في مناطق الشمال السوري، وتحديدا ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

ويشكّل ملف دعم الولايات المتحدة لقوّات سوريا الديمقراطية، واحداً من أبرز نقاط الخلاف وتأزم العلاقات بين الجانبين.

ويوجه المسؤولون الأتراك وعلى رأسهم أردوغان انتقادات حادة للولايات المتحدة، بسبب دعمها المتواصل لقوات قسد، التي كانت قد ساهمت إلى حد كبير في القضاء على وجود تنظيم داعش في مناطق الشمال والشمال الشرقي من سوريا.

وبدأت تركيا مؤخرا في إرسال قوات وذخائر وأسلحة إلى محافظة إدلب، وهو ما اعتبرته قوات سوريا الديمقراطية والنظام السوري تحشيدا لاجتياح مرتقب.

ولفتت تقارير إعلامية إلى أن تركيا تخطط للتقدم على جبهة واسعة لإغلاق ثلثي الحدود البالغ طولها 910 كيلومترات.

ويرى خبراء أن أنقرة تريد تحييد تهديد الأكراد الذين استقروا في شمال سوريا. وكان الأتراك سيطروا بين عامي 2016 – 2019، على عدة مناطق هناك، وهم يسيطرون اليوم على الحدود من بندر خان إلى رأس العين، وكذلك من جرابلس إلى ساحل البحر المتوسط.

رضوان أوغلو

تركيا لا يمكن أن تتحرك دون موافقة أميركية

ومع ذلك، فإن المنطقة الواقعة بين جرابلس وبندر خان كانت في أيدي وحدات حماية الشعب الكردية منذ سنوات عديدة. ومن الأهداف الرئيسية للعملية المقبلة بلدة كوباني الحدودية على بعد 415 كيلومترا شمال شرقي دمشق. ويدافع الأكراد عن هذه المدينة منذ عام 2012، ضد داعش أولا، ثم ضد الجيش التركي.

وتفترض وكالة بلومبرغ أن أنقرة تسعى إلى السيطرة على المنطقة الواقعة جنوب كوباني من أجل ربط المنطقتين الخاضعتين لسيطرتها ولتحصل على موطئ قدم في شمال سوريا. والسبب الرسمي للعملية العسكرية يُعزى إلى هجمات الأكراد على قوات الأمن التركية، حيث صرّح أردوغان قائلا "الهجوم الأخير على رجال شرطتنا والهجمات التي استهدفت أرضنا فاض منها فنجان الصبر".

والهدف الثاني الأقل وضوحًا لأنقرة هو تغطية وكلائها في إدلب من ضربة محتملة لدمشق.

ولا يخفى بأن النظام السوري كان في الأشهر الأخيرة يعزز الوحدات العسكرية التي تحاول تحرير المحافظة المضطربة.

وكانت القوات السورية قد شنت هجوما كبيرا في شتاء وربيع 2020، وحررت 35 منطقة سكنية، و320 كيلومترا مربعا من الأراضي.

وبحلول نهاية شهر ديسمبر، سيطر الجيش السوري على مدينة معرة النعمان جنوب شرقي المحافظة، وسيطر على القسم الأهم من طريق حماة – حلب. ودخل في 5 فبراير مدينة سراقب الرئيسة عند تقاطع الطرق السريعة بين حلب وحماة وحلب واللاذقية.

ولروسيا مصالحها الخاصة في المنطقة، وهي لا تتوافق دائما مع مصالح تركيا. وكانت وسائل الإعلام قد نشرت مؤخرا صورا لمقاتلة من طراز سو – 35 أس في القامشلي الجوية شمال سوريا، لم تكن مستخدمة من قبل الطيران الروسي من قبل.

وفي الغرب، كان هذا بمثابة تحذير لتركيا. ومع ذلك، لم يتضح بعد إلى أي مدى ستذهب أنقرة.

ومدد البرلمان التركي الأسبوع الماضي الإذن باستخدام الجيش في العراق وسوريا حتى أكتوبر 2023.

الأردن يخفف إجراءات الدخول لدعم الاقتصاد

عمان – أعلن وزير الداخلية الأردني مازن الفرايه الأحد قرارات جديدة لغايات تسهيل إجراءات الدخول إلى أراضي المملكة.

وتهدف القرارات إلى رفد الاقتصاد الأردني في جميع القطاعات، وخاصة القطاع السياحي، لما لذلك من آثار إيجابية على سوق العمل وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين الأردنيين.

وقرر الفرايه رفع القيد عن رعايا ألبانيا ومولدوفا، بحيث يتم منح رعايا الدولتين تأشيرات الدخول من خلال البعثات الأردنية الدبلوماسية في الخارج أو من خلال المراكز الحدودية عند الوصول دون الحاجة إلى موافقة مسبقة.

وقرر كذلك السماح للمجموعات السياحية من نيجيريا والفلبين وكولومبيا وباكستان بالدخول إلى المملكة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة، شريطة دخولهم ضمن مجموعة سياحية لا تقل عن خمسة أشخاص وضمن برنامج سياحي معتمد.

كما قرر السماح للمجموعات السياحية من الجنسية السورية بالدخول إلى المملكة بعد قيام المكاتب السياحية بتقديم طلب لدى وزارة الداخلية حسب الأصول وتعهد المكتب السياحي بالتزام هذه المجموعات بالبرنامج السياحي المعدّ مسبقا، والاحتفاظ بجوازات سفرهم لدى المكاتب السياحية التي استقدمتهم إلى حين مغادرتهم البلاد.